

اتفاقيات حدود البحار

بين تطبيق القواعد المُقررة قديماً والمفروضة حديثاً

مركز الفرات للدراسات

ملخص الدراسة

إقليم كل دولة يتشكل من حدود برية وجوية، ويضاف إليها أحياناً الحدود البحرية، إذا كانت دولة ساحلية، لكن بهذه الحالة لا يقتصر الأمر على المياه الداخلية والبحر الاقليمي، إنما يمتد ليشمل مجالات بحرية جديدة، وحتى الآن معظم الدول لم تحدد حدودها البحرية بشكل واضح، بل خُلِقَ مجالات بحرية جديدة وفق اتفاقيات فردية وقواعد غير شرعية لفرض الهيمنة؛ لما لهذا المجال من أهمية كبيرة بالنسبة للدول خاصة في الوقت الحالي، فالتوجه العلمي (الابحاث والدراسات) سار بشكل مكثف نحو المجال البحري لنظراً لأهمية البحار؛ بسبب ما تحويه من ثروات، لا غنى عنها لأي دولة، كونها تدخل في الصناعات المتقدمة، لذا كان الانجذاب نحو البحار منذ القديم وحتى الآن.

وهنا تسلط الدراسة الضوء على الحدود البحرية وقواعدها، ودورها في تحقيق الأمن والسيادة لأي دولة قديماً؛ والآن؛ ومستقبلاً، تقوم الدراسة بتعريف مفهوم الحدود البحرية الأساسية والإقليمية، والتحديات، والاتفاقيات العرفية أو المفروضة، وانعكاسها على استقرار دول أخرى؛ وخاصةً في شرق المتوسط؛ وصولاً إلى نتائج تبين أهمية ترسيم تلك الحدود وخلفياتها.

من إحدى الظواهر التي استغلها الانسان لغايات سياسية وعسكرية واقتصادية؛ هي رسم خطوط لخرائط على الأرض؛ إما بإشارات؛ أو أسلاك؛ أو سواتر، الهدف منها فصلها عن الجوار، وممارسة سيادتها وقوانينها داخل هذا الخط الذي رسمه بتلك العلامات، بالإضافة إلى تحقيق الدفاع والأمن والحماية؛ من خلال تحقيق سيادة برية وجوية وبحرية على تلك البقعة، واستغلال الثروات الطبيعية. وتعتبر الحدود البحرية للدول في أغلبها غير واضحة المعالم، وبعضها غير محددة، لذا يسهل اختراقها والسيطرة عليها؛ على عكس باقي الحدود (البرية والجوية)، وأهمية المجالات البحرية للدول الساحلية - لارتباطها بالمصالح الحيوية من الناحية الاقتصادية والأمنية والعسكرية والقومية - يجعل المنازعات الناجمة عن تحديدها بين الدول المتقابلة والمتجاورة؛ متشابكة ومعقدة، مما يطوّر الأمر أحياناً - في حال عدم الاتفاق - إلى حروب. وهنا تسلط الدراسة الضوء على تلك الحدود بما تشمل الاتفاقيات والنزاعات الحاصلة والاتفاقيات الفردية، التي من شأنها أن تعزز أمن وحماية واقتصاد إحداهما على حساب أخرى.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال تحديد الدور الذي تؤديه هذه الحدود البحرية في حماية الأمن الداخلي للدول التي تتضمن جغرافيتها أو جزء منها "البحار"، ودور حماية هذه الحدود في السيطرة وتعزيز أمنها. ومن ناحية أخرى تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال بيان الطرق المتبعة في تحديد حدود البحر الاقليمي بين الدول المتجاورة والمنقابلة. وتسلط الضوء على مفهوم الحدود الدولية وأهميتها الاستراتيجية، كونها ترتبط بسيادة الدول وأمنها القومي. وتقديم نتائج عملية؛ سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية القانونية.

الهدف من الدراسة

- عرض القوانين المتعلقة بالمياه الاقليمية والدولية.
- تعريف المناطق البحرية وفق القوانين الدولية.
- تسليط الضوء على الاتفاقيات البحرية،
- تسليط الضوء على أسباب النزاع.
- الاتفاقيات الدولية والاقليمية حديثاً، وانعكاساتها.

مشكلة الدراسة

عملية تحديد المجالات البحرية لا تزال لها دور بارز في الصراع، نتيجة تضارب المصالح في الكثير من المناطق المهمة من العالم، بالإضافة إلى أهمية تحديد هذه الحدود في مناطق البحار التي تتقابل دول لها مصالح متنوعة، لذا

فتقسيم البحر إلى مجالات متنوعة كالأقليمي والدولي والجرف القاري، وخط الأساس، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، خلف تعقيداً في الأوضاع القانونية، وشكل أرضية لتزايد المنازعات الدولية.

لذا تأتي مشكلة الدراسة كون أغلب الاتفاقيات البحرية الحاصلة بين دول معينة ناتجة عن نزاع قائم مع أخرى، بالإضافة لكونها اتفاقيات أحادية، لذا فعلية فرزها قانونياً تعتبر من المهمات الصعبة كونها تستند في أغلب الأحيان إلى اتفاقيات أحادية مستحدثة. لذا تحاول الدراسة أن تلقي الضوء على المفاهيم الفرعية المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي تشمل، المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتحديد الحدود البحرية، ومناطق النفوذ، بما يتوافق مع كافة الأطراف من الناحية القانونية أو انتهاكاً لهذا التوافق.

منهجية البحث

تستند الدراسة على المنهج التاريخي والقانوني والتحليلي لدراسة القواعد والمبادئ وتطبيقها وفقاً لتطورات البيئة الدولية، بالإضافة إلى التعرف على القواعد حول الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبحار، والطرق القانونية الجديدة لترسيم الحدود البحرية، ونتائج السلوك الذي تتبعه بعض الدول المعنية حول هذا الأمر.

١. مفهوم الحدود البحرية وخصائصه

التعريف الشائع للحدود البحرية هو تقسيم للمياه على سطح الأرض إلى مناطق بحرية، يتم تعريفها حسب الجغرافيا الفيزيائية أو البشرية، إلا إنه عادة عندما يتم ترسيم الحدود البحرية فهو يؤثر على الحقوق الوطنية لاستغلال المعادن والموارد الطبيعية، والخصائص البحرية، والحدود السياسية والمناطق، ويعتبرها البعض "أي الحدود البحرية" هي حدود المياه الإقليمية الخاصة بها، وبحسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تستخدم الحدود البحرية لتحديد المياه الدولية.^١ أي الحدود التي تحدد نطاق الولاية البرية التي تطل على ساحل بحر، ويطلق عليها أحياناً خطوط في البحر.

كما قسمت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢، البحر إلى ثمانية أقسام رئيسية وهي:^٢

^١ عويضة (شادي)، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، بيروت، ٢٠١٩، ص ٢٢.

^٢ بسام (احمد)، تحديد الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتلاصقة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٣٧، عدد ٥، ٢٠١٥، ص ٣٣.

وهو خط وهمي، يحتسب من آخر نقطة تنحسر عنها المياه وقت الجزر بالنسبة للشواطئ الطبيعية، ليفصل بين ما يُعد مياه داخلية وما يُعد بحراً إقليمياً، ليشكل بذلك نقطة مزدوجة، فمنها يبتدأ البحر الإقليمي؛ وفيها تنتهي المياه الداخلية. وتم احتساب خط الأساس بوصفه قاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي العرفي.^٣

١.٢. المياه الداخلية Internal waters

يقصد بالمياه الداخلية تلك الأجزاء من البحر التي تتغلغل في إقليم الدولة وتتداخل فيه؛ والتي بحكم موقعها تخضع لقواعد خاصة غير القواعد التي لها علاقة بأعالي البحار والبحر الإقليمي. وتشمل المياه الداخلية خلاف التعاريف الساحلية الواقعة بين الشاطئ وبين الخطوط المستقيمة التي تعد بداية للبحر الإقليمي: الموانئ والأحواض البحرية والخلجان والبحار الداخلية.^٤

١.٣. المياه الأرخيبيلية° archipelago waters

في حالة الدول الأرخيبيلية، عرّفت المادة ٤٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢، الدول الأرخيبيلية في فقرتها الأولى "الدول التي تتكون كلياً من أرخبيل واحد أو أكثر؛ وقد تضم جزر أخرى"، وفي فقرتها الثانية عرّف الأرخيبيل بأنه "مجموعة من الجزر بما في ذلك أجزاء الجزر والمياه الواصلة بينها والمعالم الطبيعية الأخرى، التي يكون الترابط فيما بينها وثيقاً إلى حد تشكل معه هذه الجزر والمياه والمعالم الطبيعية الأخرى كياناً جغرافياً واقتصادياً وسياسياً قائماً بذاته؛ أو التي أُعتبرت كذلك تاريخياً " واستحدثت المادة طريقة رسم خطوط الأساس الأرخيبيلية فأجازت للدولة الأرخيبيلية أن ترسم خطوط أساس أرخبيلية مستقيمة تربط بين أبعد النقاط في أبعد الجزر وبين الشعاب المنقطعة الانغمار في الأرخيبيل بشروط: (ص ١٩٣) كضم خطوط الأساس هذه الجزر، وتحديد الطول بما يقارب ١٠٠ ميل بحري دون تجاوزه، وعدم انحراف خطوط أساسها، وعد شملها للمرتفعات التي تنحسر عنها المياه عند الجزر، وأن لا تؤدي رسم خطوطها إلى فصل البحر الإقليمي لدولة أخرى عن أعالي البحار أو المنطقة الاقتصادية الخالصة.^٦

^٣ ثامر (محمد)، "خط الأساس العراقي"، مجلة العلوم القانونية كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٨٧.

^٤ شكري (محمد عزيز)، قانون البحار، الموسوعة العربية، المجلد الرابع، ٢٠٠١، ص ٧١٠.

^٥ الأرخيبيل: هو احد اشكال سطح الارض والذي يرمز لأي مجموعة متقاربة ومتجاورة من الجزر، وغالباً ما تكون الأرخيبيلات بركانية وتتكون غالباً فوق الحيدود البحرية والبقع الساخنة ويتكون بعضها الآخر من التحات (تآكل) أو الترسب (توضع). اشتقت الكلمة من كلمة بحر إيجه باليونانية (أركيبيلاجو *αρχιπέλαγος*) والتي تعني البحر الرئيسي. يعتقد أن التسمية اشتقت من ذلك البحر بالذات لامتلأه بالجزر المتقاربة المتجاورة. وتعتبر أكبر خمس بلدان مكونين أساساً من أرخبيلات هم: إندونيسيا واليابان والفلبين ونيوزيلندا والمملكة المتحدة. أكبر دولة أرخبيلية، حجماً، هي إندونيسيا. والأرخيبيل الأكثر جزراً في العالم هو بحر الأرخيبيل في فنلندا. نقلاً عن: [ارخبيل، المعرفة](#)

^٦ ثامر (محمد)، "خط الأساس العراقي"، مجلة العلوم القانونية كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٩٣ - ١٩٤.

٤,١. البحر الإقليمي (المياه الإقليمية)

البحر الإقليمي territorial sea أو المياه الإقليمية Territorial waters ، كما هو مُعرف في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢، هي حزام من المياه الساحلية يمتد بحد أقصى (اثني عشر ميلاً بحرياً من خط الأساس / ٢٢,٢٢٤ كم) عادة ما يكون متوسط خط الجزر لدولة ساحلية؛ ويعتبر البحر الإقليمي منطقة سيادة للدولة، بالرغم من أن السفن الأجنبية (العسكرية والمدنية) يُسمح لها بالمرور البريء عبره؛ هذه السيادة تمتد أيضاً للنطاق الجوي فوق قاع البحر هذا. ويُستعمل التعبير "مياه إقليمية" أحياناً بطريقة غير رسمية لوصف أي مساحة من الماء تمارس عليها دولة سلطة اختصاص ما، بما فيها المياه الداخلية والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة وربما الجرف القاري.^٧

لذا تتفرد الدول في اغلب الاحيان بتحديد مياهها الإقليمية، وإذا لم تكن حدود البحر الإقليمي معروفة لدى الدول الاخرى، فهي لا تفرض عليهم الا اذا كانت متفقة مع القانون الدولي العام.^٨

٥,١. المنطقة الملاصقة أو المتاخمة

تُعدّ المنطقة المتاخمة La zone contiguë منطقة متممة أو مجاورة أو ملاصقة أو متاخمة للبحر الإقليمي، ومن هنا جاء تعدد التسميات للمنطقة ذاتها. فبعضهم يسميها المنطقة المتاخمة لأنها متاخمة للبحر الإقليمي، وآخرون يسمونها المنطقة الملاصقة لأنها أيضاً ملاصقة لهذا البحر. وهذا التنوع في التسمية لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في الطبيعة القانونية لهذه المنطقة، أو في حقوق الدول الساحلية وغير الساحلية عليها وواجباتها.^٩

وقد أدى اختلاف الدول بشأن تحديد مدى البحر الإقليمي إلى ظهور فكرة المنطقة التكميلية أو المجاورة أو الملاصقة كما يسميها بعض رجال القانون، ومؤداها أن يظل تحديد البحر الإقليمي كما هو عليه من قبل، إنما يكون للدولة، فيما وراء مياهها الإقليمية، منطقة أخرى معينة من أعالي البحار يحق لها بها ممارسة بعض اختصاصات محددة تتصل بالشؤون الجمركية أو المالية أو الصحية أو شؤون الهجرة. ويلاحظ أن سلطان الدولة على المنطقة التكميلية دون سلطتها على البحر الإقليمي بكثير.

ويبدو أن الرأي قد استقر في الخمسينات بين جماعة الدول على اعتماد مبدأ موحد، فأقرت القسم الثاني من اتفاقية البحر الإقليمي التي أقرتها في جنيف سنة ١٩٥٨ لموضوع المنطقة المجاورة ودونت فيه في مادة واحدة (المادة ٢٤) الأحكام المتقدم ذكرها على الوجه الآتي:

^٧ مياه إقليمية

^٨ سليمان (حسين)، الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهوماً والقواعد المنظمة لها، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٤٢.

^٩ المنطقة المتاخمة

- للدولة الساحلية أن تمارس على منطقة في أعالي البحار مجاورة لبحرها الإقليمي الإشراف اللازم: لمنع الإخلال بقوانينها الجمركية أو المالية أو الخاصة بالمهاجرة أو الصحية داخل إقليمها أو في بحرها الإقليمي. ولمعاقبة من يخل بهذه القوانين داخل إقليمها أو بحرها الإقليمي.
- لا يجوز أن تمتد المنطقة المجاورة إلى أكثر من اثني عشر ميلاً ابتداءً من الخط الأساسي الذي يبدأ منه قياس عرض البحر الإقليمي.
- في حالة تقابل أو تجاور سواحل دولتين، لا يكون لأي منهما أن تدعي، ما لم يكن هناك اتفاق بينهما يقر خلاف ذلك، امتداد منطقتها التكميلية إلى أكثر من الخط الأوسط. وجاءت اتفاقية جمايكا لتؤكد الفكرة مع مد المنطقة التكميلية إلى ٢٤ ميلاً بحرياً من خطوط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي (المادة ٣٣).^{١٠}

٦,١. المنطقة الاقتصادية الخالصة EEZ / Exclusive Economic Zone

هو مفهوم تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار سنة ١٩٨٢، الذي تتولى بموجبه دولة ساحلية الولاية القضائية عن استكشاف واستغلال الموارد البحرية في الجزء المتاخم من الجرف القاري لها، والذي يعد نطاقاً يمتد مسافة ٢٠٠ ميل (حوالي ٣٢٢ كم من الشاطئ).^{١١} وقد لقي مفهوم هذه المنطقة، التأييد نفسه الذي حظي به مفهوم الجرف القاري، وذلك بتأييد أكثر الدول لمفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة في المؤتمر الثالث لقانون البحار في دورة كاراكاس عام ١٩٤٧. مع الاختلاف في تفاصيل القواعد المتعلقة بتحديد النظام القانوني للمنطقة (انظر الخريطة رقم ١).^{١٢}

^{١٠} شكري (محمد عزيز)، المرجع السابق، ص ٧١٠.

^{١١} عويضة (شادي)، المرجع السابق، ص ٢٢.

^{١٢} سليمان (حسين)، الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٥١.

الامتداد القاري ما وراء بحر الدولة الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية أو إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس فيها عرض البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية Outer edge of the continental margin يمتد إلى تلك المسافة.^{١٥}

أما الدول المتقابلة أو المتجاورة فإنه وفقاً لنص المادة ٨٣ من اتفاقية جايكا يتم التوصل إلى تعيين حدود الجرف القاري لها عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي توصلاً إلى حل منصف.^{١٦}

٨.١. أعالي البحار

تشمل أعالي البحار مجموعة المساحات البحرية الممتدة خارج نطاق المياه الداخلية والبحر الإقليمي للدولة المختلفة،^{١٧} أي جميع المياه المحيطة باليابسة، وتستثنى منها تلك المنطقة الضيقة التي يتصل فيها البحر بالأرض والتي تعرف بالمياه الساحلية أو الإقليمية. ويسمى الجغرافيون المياه الدولية أو الحرة. ولا تدخل أعالي البحار في ملكية أحد، ولا تخضع لسيادة دولة أو دول معينة دون غيرها، وللجميع، دولاً وأفراداً، حق الانتفاع الحر بها على السواء. وفيما يلي القواعد القانونية الخاصة بأعالي البحار والمنظمة للانتفاع بها.^{١٨}

منطقة التراث المشترك للإنسانية

الهدف من النظام القانوني الجديد: يُنظَّم استغلال منطقة قاع البحار والمحيطات وباطن تربته على أنها ميراث مشترك للإنسانية كافة A common heritage of mankind وإن مبدأ التراث المشترك جديد في إطار القانون الدولي العام. وهو يعني أن الاستغلال الدولي للمنطقة المذكورة لمصلحة البشرية جميعها، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للدول، ساحلية كانت أو غير ساحلية، بل تتمتع بهذا النظام الشعوب التي لم تتل بعد استقلالها الكامل أو غيره من أوضاع الحكم الذاتي. ويترتب على إقرار مبدأ التراث المشترك للبشرية انتفاء أي ادعاء بالسيادة على منطقة قاع البحار والمحيطات وما تحت قاعها. وكذلك يسقط أي دفع باكتساب أي حقوق على موارد المنطقة المذكورة؛ فتتساوى الدول والشعوب كافة في الانتفاع بالقواعد المقررة في هذا الشأن.

ومع إقرار مبدأ التراث المشترك للبشرية الذي يؤيد فكرة المساواة وعدم التفريق بين الدول فإن اتفاقية جايكا راعت مصالح كل من الدول النامية والدول المتقدمة.

^{١٥} عيسات (بوسلهام)، النظام القانوني لتحديد الجرف القاري في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - المغرب نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧، ص ٢٤.

^{١٦} شكري (محمد عزيز)، المرجع السابق، ص ٧١٠.

^{١٧} سليمان (حسين)، الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٤٢.

^{١٨} شكري (محمد عزيز)، المرجع السابق، ص ٧١٠.

إما بخصوص الدول النامية فقد ربطت الاتفاقية بين استغلال موارد المنطقة التي هي موضع التنظيم وبين التنمية الاقتصادية. وللمشكلات المتعددة التي تواجه الدول النامية فإن الاتفاقية حاولت أن تكفل لهذه الدول المشاركة في ثروات قيعان البحار والمحيطات من خلال مبدأ التراث المشترك؛ وذلك بالعمل على ضمان حصول هذه الدول على نصيب من تلك الثروات والحيلولة دون إطلاق يد الدول الغنية في استغلالها؛ وضمان معاملة تفضيلية للدول النامية إلى جانب ضمان عدم إلحاق الضرر باقتصاديات تلك الدول (مثلاً المواد ١٥٠ - ١٤٤/٢ - ١٤٨ - ١٥٠).^{١٩}

لذا فتقسيم البحر يستدعي من الدول المعنية ان تشرع في رسم حدودها في هذه المناطق المختلفة، وان تحدد حدودها في المجالات المستحدثة مع الدول الاخرى، وذلك تفادياً لوقوع النزاعات بين الدول.^{٢٠}

٢. النزاع حول الحدود البحرية

منذ ركوب الانسان البحر، بدأ يكشف أهميته، كطريق للاتصال، وقد استفادت الدول الاستعمارية القديمة من البحار لخدمة مصالحها التوسعية، فاستعمرت البلدان بأساطيلها؛ لكن مع مرور الزمن بدأ الانسان باستخدام هذا الطريق لغايات تجارية حيث أصبحت التجارة البحرية تشكل تقريبا ٧٥% من التجارة العالمية، بالإضافة إلى اكتشاف أهمية أخرى تكمن في الثروات الموجودة فيها، مما نتج عنها تأزم العلاقات بين بعض الدول البحرية؛ تأتي نتيجة عدم التوافق حول القوانين المتعلقة بالمسافة وأحقية أي دولة مجاورة أو ملاصقة للجزر أو الموارد والثروات الطبيعية بين حدودها البحرية، لذا فأى دولة تنتظر إليها على أنها تمس سيادتها واستقلالها، كون هذه الحدود تشكل ركن أساسي في تكوين الدولة، تكمن أهميتها في عدة عوامل وهي:

١،٢. عوامل جغرافية

تؤثر جغرافية المنطقة بشكل كبير على قوة الدولة وأهميتها، لكن هذه القوة تزداد أهميتها، في الدول البحرية، حيث تؤثر البحار والمحيطات بشكل كبير على الخريطة السياسية، فالدول البحرية تحظى بمكانة متميزة في هذا المجال مقارنة مع نظيرتها القارية، وقد أكد عليه بعض أنصار المدارس (الجيوبولتيكية) المعاصرة، بأن الصراع العالمي هو صراع مستقطب بين قوى البر وقوى البحر، أي أن البحار هي مجال التصادم بين القوى البرية والقوى البحرية، وهذا ما تؤكد الاستراتيجيات الحديثة حول السيطرة على البحار لإحكام السيطرة والهيمنة عليها، لذا فالسيطرة على المياه تعتبر عائداً للدولة.^{٢١}

^{١٩} شكري (محمد عزيز)، المرجع السابق، ص ٧١٠.

^{٢٠} بسام (احمد)، المرجع السابق، ص ٣٣.

^{٢١} الياسري (حسين)، أمن الحدود البحرية العراقية ودوره في تحقيق الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات البصر، العدد ٢٦ (٢٠١٧)، ص

وهي تعتبر من العوامل الأكثر تعقيداً في الاجماع حول تحديد ملكيتها، وأهم أسباب نشوب الصراع، فالشكل العام لتكوين السواحل والجزر الصغيرة والصخور والنتوءات الساحلية والتكوينات الجيولوجية العضوية لقاع البحر، يستحيل تحديدها، مما يعمل على تشابك عملية التحديد. كما في قضية الجرف القاري لبحر الشمال عام ١٩٦٩ بين الدنمارك وهولندا من جهة والمانيا الاتحادية من جهة أخرى. فقد كان العامل الجغرافي الدور الأكبر في تعقيد النزاع.

بالإضافة إلى الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين؛ ويعد أطول نزاع حدودي في التاريخ القانوني للمحكمة منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠١، وكانت تعتبر قضية شائكة وغير عادية بسبب العوامل الجغرافية المعقدة، نتيجة وجود الجزر ومصائد الأسماك واللؤلؤ بين البلدين.^{٢٢}

٢،٢. عوامل اقتصادية

يلعب البحر دوراً مهماً في حياة الشعوب، فهو يشكل مصدراً هائلاً للمواد الأولية والثروات الحيوانية، كما يشكل وسيلة هامة وحيوية للمواصلات التي تسهل انتقال البضائع والثروات والأشخاص، لذا فالتجارة الدولية في عصرنا الحالي تلعب الدور الأهم في الحياة الاقتصادية العالمية، وهنا يأتي البحر ليساهم بقسط وفير في إنمائها وازدهارها.^{٢٣}

فمن الناحية الاقتصادية، تعتبر البيئات الساحلية مورد لإمداد السكان بموارد اقتصادية وحيوية كبيرة، فالسواحل تعتبر أساس الثروة لكثير من الدول ويعتمد عليها السكان كالنقل البحري، والصيد البحري، واستثمار الأملاح، واستثمار ظاهرة المد والجزر والاستزراع السمكي، بالإضافة إلى الاستثمار السياحي.^{٢٤}

وهناك العديد من النزاعات بالنسبة للمجال البحري، وهي تدور حول استكشاف واستغلال ما يكمن في باطنه من ثروات وموارد طبيعية، فالأمثلة خير دليل عليها، مثل النزاع بين تركيا واليونان حول الجرف القاري لبحر ايجه، وهو نزاع حدث نتيجة خلاف الدولتين حول استكشاف واستغلال ما يكمن في قاعه من ثروات.

وكذلك النزاع بين كندا والولايات المتحدة بخصوص الحدود المشتركة لهما في خليج "مين" ونتيجة الخلاف كان حول أعمال الاستكشاف البترولي فيه.^{٢٥}

^{٢٢} بسام (احمد)، " المرجع السابق، ص ٣٣.

^{٢٣} دياب (حمزة)، التحكيم في المنازعات التجارية البحرية، آية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٦، ص ١٦.

^{٢٤} الياسري (حسين)، أمن الحدود البحرية العراقية ودوره في تحقيق الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات البصرة، العدد ٢٦ (٢٠١٧)، ص ١٠٨ - ١١٠.

^{٢٥} قلادرس (فتيحة)، تسوية النزاعات الحدودية في ظل مهام محكمة العدل الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩، ص ٣٨.

وفي منطقة الخليج العربي كان العامل الاقتصادي دافعاً للوصول الى اتفاقيات جديدة للتحديد (كالاتفاق بين السعودية والبحرين) عام ١٩٣٠ وهي أول اتفاقية تتعلق بالتحديد البحري بين دولتين في منطقة الخليج ثم (قطر وأبو ظبي) و (ايران وقطر) و (ايران والبحرين) و (عمان وايران).^{٢٦}

والنزاع القطري البحريني، وهو نزاع يدور على الموارد الاقتصادية وتحديد الثروات النفطية في قاع المساحات البحرية المجاورة للجزر.^{٢٧}

كما كانت للأبعاد الاقتصادية دور في صعوبة التوصل إلى اتفاق بين العراق والكويت، الأمر الذي أدى لوقوع منازعات متتالية بين البلدين.^{٢٨}

٣،٢ عوامل استراتيجية وأمنية

وهو ما تسعى إليه العديد من الدول، لتحقيق الأمن والحماية الإقليمية، فتعيين الحد الجغرافي للبحر ومساحته، يكسب الدولة قوة على قوتها، ويحقق بعض الفوائد الاستراتيجية للدولة المسيطرة والمهيمنة.^{٢٩}

وكما سبق أعلاه تعتبر هذه العوامل بالإضافة للتدخلات الخارجية لها الأثر الكبير في صعوبة التوصل لأي اتفاق حول التحديد البحري.

٣. تحديد الحدود البحرية في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبحار (قواعد القانون الدولي للبحار)

٣.١ قانون البحار

يُعرف القانون البحري بأنه مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات الناشئة عن استغلال السفن في الملاحة البحرية، ووفقاً للتقسيم التقليدي لفروع القانون فهو يشمل:

القانون البحري العام: الذي يشمل مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات البحرية سواءً في زمن السلم أو الحرب، كمسائل البحر الإقليمي والامتداد القاري وأعالي البحار.. إلخ؛ بالإضافة الى تنظيم العلاقات بين الأشخاص والإدارة في مجال الملاحة كسلامة السفن وقواعد تسجيلها والإرشاد والإجراءات الصحية.

^{٢٦} بسام (احمد)، المرجع السابق، ص ٣٤.

^{٢٧} قلادرس (فتيحة)، المرجع السابق، ص ٣٨.

^{٢٨} بسام (احمد)، المرجع السابق، ص ٣٤.

^{٢٩} قلادرس (فتيحة)، المرجع السابق، ص ٣٤.

القانون الخاص البحري: وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الاستغلال البحري وما يترتب عليه من علاقات بين الأشخاص فيما بينهم أو مع الدولة.^{٣٠}

لذا يمكن القول إن قانون البحار من الفروع الصعبة والمتعددة الإشكال، فهو يتكون من قواعد منظمة لحقوق والتزامات الدول في المنطقة البحرية، فكل دولة ساحلية لها ولاية على المحيطات والبحار، والتي تؤكد حدودها الاتفاقيات الدولية واللوائح الوطنية للقانون الدولي. قانون البحار بالإضافة إلى الحقوق والواجبات للدول والسفن التي ترفع أعلامها في تلك المناطق.^{٣١}

وقد مرت هذه القواعد من مراحل تطور قانون البحار واستبدال القواعد العرفية القديمة، التي كانت تحكم البحار بقواعد قانونية جديدة، بما يضمن التوزيع العادل لثروات البحار والمحيطات، التي تمثل ثلثي مساحة الكرة الأرضية بمراحل متعددة حتى وصلت إلى ما تم إقراره في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ م والمراحل هي:

أ. قانون البحار في العصور القديمة

منذ القدم فطن الانسان إلى أهمية استخدام البحار في الحصول على غذاءه واستخدامها كوسيلة للمواصلات، وقد أقيمت أغلب الحضارات على ضفاف الأنهار وشواطئ البحار. ومع مرور الوقت استشعرت تلك الحضارات مدى أهمية تلك البحار الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية، وبدأت بفرض سلطانها على المساحات البحرية المحاذية لها، كما في (نهر النيل للحضارة الفرعونية) واستخدامه لنقل البضائع، وتقديمهم في علوم البحار وقتها.^{٣٢}

بالإضافة إلى البابليين الذين عرفوا القرض البحري سواء على السفينة أو البضاعة، حيث ورد في قانون حمورابي حوالي ١٧٧٢ ق.م، نص يتضمن في شكل بدائي العناصر الجوهرية لهذا العقد، ويعتبر هذا العقد أصل التأمين البحري. تلاهم الفينيقيون الذين نالوا شهرة بأسطولهم البحري والتجاري في البحر الأبيض المتوسط، فأقاموا الموانئ وأوجدوا قاعدة طرح البحر (الرمي في البحر)، وهي الأصل التاريخي لقاعدة الخسائر البحرية المشتركة^{٣٣}، أما الإغريق فقد أنشأوا الثغور والموانئ وعرفوا نظام المخاطرة الكبيرة^{٣٤}، والامبراطورية الرومانية على شواطئ المتوسط، احتلت الصدارة في فنون

^{٣٠} جاسم (فائز)، مبادئ القانون البحري، الاردن، ٢٠١٧، ص ٩ - ١٠.

^{٣١} Dundua, N., Delimitation of maritime boundaries between adjacent States, United Nations – The Nippon Foundation Fellow, 2006-2007, p. 1.

^{٣٢} حسني (رضوان)، القانون الدولي للبحار، دار الفكر المصرية، المنصورة، ٢٠١٣، ص ٤ - ٦.

^{٣٣} قاعدة طرح البحر (الرمي في البحر) وهي قاعدة تقضي، أنه اذا رميت بضاعة أحد الشاحنين في البحر لإنقاذ السفينة من الغرق؛ وذلك بتخفيف حمولتها، فإنه يجب على مجهزة السفينة وبقية الشاحنين في هذه الحالة تعويض صاحب البضاعة التي القيت في البحر.

^{٣٤} نظام المخاطرة الكبيرة: ويقضي المضمون النظام أن شخصاً ما يقرض الريان المبلغ اللازم للرحلة البحرية، حتى إذا وصلت السفينة سالمة استرد المقرض مبلغ القرض واشترك في الأرباح البحرية، أما إذا غرقت السفينة فإن المقرض يفقد مبلغ القرض مع الفائدة.

الأساطيل والسفن للسيطرة على البحر المتوسط وخاضوا حروباً لذلك الهدف، والتي فرضت سيطرتها بالقوة عليها؛ وادعت ملكيتها له.^{٣٥} وأضافوا فكرة النيابة^{٣٦} في قواعدهم.^{٣٧}

ب. قانون البحار في العصور الوسطى

بعد تبدد الامبراطورية الرومانية، ظهرت دول جديدة على سواحل البحر المتوسط، وبدأت بفرض سيطرتها على المساحات البحرية المحاذية لأقاليمها البرية، وهو الوقت التي بدأت فيه الدول الأوروبية تكثيف الدراسات الخاصة بالبحار، وفرضت سيطرتها على مساحات بحرية شاسعة، لكن الخلاف دب بين تلك الدول، بشأن السيطرة على البحار، فمنهم من نادى بحرية البحار، ومنهم من نادى بإمكانية تملكها، فظهر صراع كل بما يخدم مصالح بلادها.^{٣٨} وظهرت عادات وأعراف بحرية في غرب أوروبا^{٣٩}، تم تدوينها في مجموعات معينة.^{٤٠}

ج. قواعد قانون البحار في العصر الحديث

ما سبق واكب نهاية القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠، حيث شهد العالم تطوراً كبيراً في النواحي العلمية والاستراتيجية والاقتصادية، وتجلت أهمية البحار بصورة هائلة، سيما بعد اكتشاف واستخراج المعادن الصلبة بالقرب من البحار واستخراج البترول من قاع البحار والمحيطات، واستغلال البحار لتوليد الطاقة، وإقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت، بالإضافة الى زيادة أهمية البحار بالنسبة للتجارة الدولية، مما دعا لوجود تقنين دولي ينظم استغلال البحار والمحيطات، لذا فقد جرت عدة محاولات للتوصل إلى تقنين دولي لقانون البحار يحظى بقبول دولي.

ففي عهد عصبة الأمم؛ أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٤، قراراً أشارت فيه إلى الرغبة في تدوين القانون الدولي. وبعد مشاورات توصلت اللجنة المكلفة في ٢٧ سبتمبر ١٩٢٧ م إلى اختيار ثلاث

^{٣٥} حسني رضوان، المرجع السابق، ص ٤ - ٦.

^{٣٦} فكرة النيابة: التي يمكن بمقتضاها لمن يتعامل مع الريان أن يطالب مجهز السفينة مباشرة، لأن الريان نائبه.

^{٣٧} جاسم (فائز)، المرجع السابق، ص ١٢ - ١٣.

^{٣٨} حسني رضوان، المرجع السابق، ص ٨ - ١٠.

^{٣٩} [نبذة تاريخية عن تطور القانون الدولي البحري.](#)

^{٤٠} المجموعات التي ظهرت في غرب أوروبا:

مجموعة قواعد اوليبر: يرجع تاريخها إلى القرن الثاني عشر، وقد قننت الفضاء البحري الذي استقر في الموانئ الفرنسية في المحيط الأطلنطي.

قنصلية البحر: المنسوبة إلى محكمة بحرية في برشلونة، والراجح أنها دونت هذا الاتفاق للبحارة، في القرن الرابع عشر باللغة المحلية لأهالي برشلونة.

مرشد البحر: وهو عبارة عن مجموعة تم وضعها في روان بشمال فرنسا في القرن السادس عشر، والتي أرسلت لأول مرة قواعد تفصيلية للتأمين البحري. نقلاً عن: [نبذة تاريخية عن تطور القانون الدولي البحري.](#)

موضوعات لتناولها خلال المؤتمر الأول لتدوين القانون الدولي، تصدر موضوع النظام القانوني للمياه الإقليمية قائمة تلك الموضوعات، ومن ثم انعقد المؤتمر الأول لتقنين القانون الدولي في لاهاي عام ١٩٣٠، لصياغة اتفاقية دولية تنتظم تقنين النظام القانوني للمياه الإقليمية تبعه محاولات عدة نظراً لعدم التوافق. نذكرها هنا:

أ. مؤتمر التدوين بـ لاهاي ١٩٣٠ م:

بالرغم من عدم نجاح هذا المؤتمر، فهو يعتبر أقرب محاولة للمجتمع الدولي حول تقنين قواعد وأساليب ترسيم الحدود، حيث تركزت الجهود حول تعيين الحدود بين الدول المتنافسة؛ ففي عام ١٩٣٠ وبحضور ٤٧ دولة وحضور الاتحاد السوفيتي كمراقب، أيد الغالبية اقتراح امتداد سيادة الدولة الساحلية ثلاث أميال بحرية، على أن يكون للدولة الساحلية منطقة متاخمة تتمتع فيها بحقوق سيادية، وكانت مصر من بين تلك الدول، إلا أن الأقلية بين الدول طالبت باتساع المساحة أكثر من ثلاثة أميال حيث طالبت السويد والنرويج بأربعة أميال، واسبانيا والبرتغال وإيطاليا ب ٦ أميال، وتركيا ورومانيا ويوغسلافيا وإيران وبعض الدول اللاتينية بزيادة اتساع البحر الإقليمي عن ثلاثة أميال، في حين اقترحت دول أخرى ١٢ ميلاً من الساحل. (ص ١٧) ^{٤١} إلا إنه رغم التوصيات والاقتراحات، ورغم الجهود فقد اختلفت الوفود على مشاريع المواد المقترحة، ولم يتم التوافق على صياغة مادة ترسيم الحدود. ^{٤٢}

ب. لجنة القانون الدولي (١٩٤٩-١٩٥٦) ومؤتمر جنيف ١٩٥٨.

بعد مؤتمر لاهاي، في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ١٧٤، أنشأت بموجبه لجنة القانون الدولي وقد أصدرت الجمعية توجيهات للتوزيع الجغرافي العادل بما يكفل تمثيل النظم القانونية المختلفة، ^{٤٣} وفي ٤ يوليو ١٩٥٦، أعدت اللجنة مشروع قانون ينظم البحار يشمل ٧٣ مادة، وعلى أساسها نوقش موضوع ترسيم حدود الجرف القاري، بالإضافة للمصالح الملاحية وحقوق الصيد، على أساس المساواة بين الأطراف، وقد رحب الغالبية بتوصيات اللجنة، ^{٤٤} إلا إنه خرجت بعض المواقف المغايرة، ونتيجة لعدم توفير قاعدة عامة تغطي جميع الحالات، دعت اللجنة الى عقد مؤتمر دبلوماسي انتهى بانعقاد المؤتمر الأول للأمم المتحدة لقانون البحار جنيف ١٩٥٨ م. ^{٤٥}

^{٤١} حسني رضوان، المرجع السابق، ص ١٥ - ١٧.

^{٤٢} Dundua, N., op. cit., p. 7.

^{٤٣} حسني رضوان، المرجع السابق، ص ١٩.

^{٤٤} اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، المادة (٧٣) - تنفيذ قوانين وانظمة الدولة الساحلية، ص ٦٣.

^{٤٥} Dundua, N., op. cit., p. 8.

ج. مؤتمرات جنيف ١٩٥٨ و ١٩٦٠ م لقانون البحار:

أولاً: مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار ١٩٥٨ م:

تمخض المؤتمر لقانون البحار عن اتفاقات دولية بشأن البحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة واتفاقية أعالي البحار، واتفاقية الصيد وصيانة موارد الثروة الحيوانية، واتفاقية بشأن الجرف القاري، والتي حظيت غالبيتها بالتوافق مع امتناع القليل.

بالإضافة لإقرار بروتوكول يخص العودة لمحكمة العمل الدولية بخصوص أي تفسير أو نزاع. إلا إن تلك الاتفاقات لم تكن كافية؛ لفشلها في آلية وضع تنظيم قانوني لمسألتي تحديد عرض البحر الاقليمي وحقوق الدول الساحلية في حقها بالصيد للمنطقة المتاخمة لبحرها الاقليمي، مما أثار اعتراض بعض الدول، الأمر الذي أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار ١٩٥٨ م، بضرورة عقد مؤتمر ثاني كحاشية لوضع تنظيم قانوني يحظى بقبول دولي، حيث انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لقانون البحار ١٩٦٠ م.^{٤٦}

بدأ الاستغلال التجاري لرواسب النفط والغاز في اربعينيات القرن الماضي، حيث أصبحت ذات أهمية في أواخر الخمسينيات، مع التطور السريع لتكنولوجيا الاسترداد للمياه العميقة، خلال عام ١٩٦٠، مرة أخرى نتيجة لتكنولوجيا التطور، كانت معظم الأرصد السمكية في البحار تتركز في الجرف القاري، حيث كان عرضة للاستغلال المكثف من قبل أساطيل الصيد في المياه البعيدة، فبدأت جهود الدول الساحلية لاكتساب حقوق حصرية لإدارة واستغلال هذه الموارد الحية أمر لا بد منه. وكانت النتيجة ظهور منطقة بحرية جديدة وهي (المنطقة الاقتصادية الخالصة) وظهور المناطق البحرية الجديدة زاد بشكل كبير أهمية ترسيم الحدود البحرية في القانون الدولي المعاصر، أبرزها هي ميزة بُعد هذه المناطق عن الساحل، فالقانون الدولي يسمح للدولة بتمديد المنطقة الاقتصادية الخالصة حتى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس، على النحو المحدد في المادة ٥٧ من اتفاقية LOS لعام ١٩٨٢ أيضاً CS باتجاه البحر، فالتمديد لا يقل عن ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس، وربما إلى حد كبير أبعد عندما يسمح القانون الدولي بذلك.

هذه المناطق البحرية تتداخل في كثير من الأحيان، لذا كان لا بد من رسم خطوط الانفصال لتمييز حقوق وواجبات كل واحد. لذلك فإن ترسيم الحدود هي عملية تتطوي على تقسيم المناطق البحرية، وهي الحالة التي يكون فيها لدولتان (أو أكثر) مطالب متنافسة لكلتا الدولتين.

إذاً فعملية ترسيم الحدود البحرية موضوع معقد، بسبب تعدد المواقف الأساسية والمحتملة في جميع أنحاء العالم.

وعليه تتضمن عملية ترسيم الحدود عدة مسائل وهي:

⁴⁶ Treves, T., 1958 Geneva Conventions on the Law of the Sea, United Nations Audiovisual Library of International Law, United Nations, 2010.

- مسألة تحديد الخطوط الفعلية للمساحة.

- إدارة الأساليب التي من خلالها يتم ترسيم الحدود.^{٤٧}

د. مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لقانون البحار ١٩٦٠ م

اقتصرت المؤتمر حول المسألتين سالفتي الذكر، لكن تباين اتجاهات الدول حال دون الوصول لأي اتفاق حولهما، حيث فضل المؤتمر في الغرض الذي عقد لأجله.^{٤٨}

هـ. مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ١٩٧٣-١٩٨٢

أدى هذا المؤتمر لاعتماد أشمل من سابقه، وكان أحد أسباب عقده تزايد عدد المشاركين فيه مقارنة مع مؤتمر عام ١٩٥٨، الذي شارك فيه ٨٦ دولة، بينما هذا المؤتمر شارك فيه ١٦٥ دولة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. لإنهاء الصراع الدائر حول اتفاقات عام ١٩٥٠ و ١٩٦٠ م. وتم إدراج مختلف المقترحات لمشاريع حكومية حول المواد بين عام ١٩٧١ و ١٩٧٣، وإدراجها بمثابة نقاط مرجعية للمفاوضات والمشاورات في مؤتمرات مستقبلية. والذي اقترح الحكم الموضوعي لتعيين حدود منطقة الجرف القاري بين الدول الساحلية المتقاربة أو المتجاورة على أساس القانون الدولي، والنحو المشار إليه في المادة ٣٨ من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية،^{٤٩} وتم دمج النص التوافقي في النهاية في اتفاقية لوس / LOS لعام ١٩٨٢، والذي أكد فيه ممثل إيرلندا أن الاقتراح حظي بدعم واسع النطاق وأيده ممثل اسبانيا. إلا إن ذلك لم يمنع من نشوء بعض الخلافات أيضاً، وكانت عملية التفاوض تتم باللجوء نحو طرف ثالث لنزاعات ترسيم الحدود البحرية.

و. معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار

دخلت معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ حيز التنفيذ في ١٦ نوفمبر ١٩٩٤، وهي اتفاقية دولية توفر إطار قانوني متكامل لألية الانتفاع بمياه البحار والمحيطات في العالم، وهي تضمن الحفاظ على الموارد البيئية والبحرية وكذلك الانتفاع العادل لتلك الموارد. كما تعالج المعاهدة المسائل المتعلقة بسيادة الدول على البحار والمحيطات وحق الانتفاع في المناطق البحرية والحقوق المتعلقة بالملاحة. في ١٠ يناير ٢٠١٤، كان عدد الدول المصدقة على المعاهدة والمنظمة إليها هو ١٦٦ دولة. يمكن قراءة المعاهدة والحصول على المعلومات المتعلقة بالدول الأعضاء من خلال قسم شؤون المحيطات وقانون البحار التابع للأمم المتحدة.^{٥٠}

Dundua, N., op. cit., pp. 2 - 3.

^{٤٨} حسني رضوان، المرجع السابق، ص ٢٢.

^{٤٩} [معاهدة قانون المحيطات](#)

^{٥٠} [1982 UNITED NATIONS CONVENTION ON THE LAW OF THE SEA, 20 DECEMBER 2010, p. 49.](#)

تنص معاهدة قانون البحار في الفصل الخامس عشر منها على قواعد تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول حول تفسير أو تطبيق المعاهدة. وفقاً للفقرة ١ من المادة ٢٨٧ من المعاهدة، يجوز للدولة التي تسعى للانضمام أو التصديق للمعاهدة أو تلك الدول التي خلفت دول أخرى كانت طرف في المعاهدة أن تقدم إعلان أو إشعار تختار في اللجوء إلى واحد أو أكثر من آليات تسوية المنازعات التالية^{٥١}:

- المحكمة الدولية لقانون البحار في هامبورج بألمانيا.

- محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا.

- هيئة تحكيم (وفقاً للملحق رقم ٧ من معاهدة قانون البحار).

- هيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها للفصل في فئة محددة من المنازعات (يتم تشكيلها وفقاً للملحق رقم ٨ من معاهدة قانون البحار).^{٥٢}

٤. الاتفاقيات والنزاعات البحرية في شرق المتوسط وانعكاساتها

لا جرم أن الدول الساحلية تقوم بتعيين الحدود البحرية بغرض تحقيق منافع عديدة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إبرام مثل هذه الاتفاقيات، فمثل هذه الاتفاقيات تشكل الإطار المحدد للخط الفاصل بين سيادات الدول الساحلية، وتحدد أيضاً مجال أنشطة الدول وسيادتها، وإطار المسؤوليات المختلفة لحماية السيادة والمصلحة الوطنية من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى الثقافية، لكن السبب والمحور الرئيسي الذي تسعى خلفه الدول لهذه الاتفاقيات بالإضافة إلى ما سبق، وخاصة في شرق المتوسط هو:

أ. الغاز الطبيعي

ازداد أهمية الغاز الطبيعي باعتباره أسرع مصدر للطاقة الأولية المتنامية في العالم، وذلك لأن الغاز الطبيعي متاح على نطاق واسع، ولأنه أنظف من حرق الوقود القائم على النفط، وتعد السوق العالمية للغاز الطبيعي أصغر بكثير من سوق النفط، كون عملية نقل الغاز صعبة ومكلفة للغاية، إلا إنه رغم ذلك هناك زيادة في الطلب على الغاز الطبيعي لاستخداماته المتعددة في القطاعات الصناعية المختلفة، والسكنية وتوليد الكهرباء، والتجارة والنقل، لدور الغاز في تقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، مما يحد من التلوث البيئي.^{٥٣}

^{٥١} اتفاقية نيروبي الدولية لإزالة الحطام لعام ٢٠٠٧، المنظمة البحرية الدولية، ٢٠٠٨، ص ٢٩.

^{٥٢} دباح (عيسى)، موسوعة القانون الدولي - أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام، المجلد الثاني، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٢٧٣.

^{٥٣} عويضة (شادي)، المرجع السابق، ص ٣٤.

وبالعودة لإحصاءات سنة ٢٠١٦، بلغ الاحتياطي الثابت أو المؤكد للعالم من الغاز الطبيعي نحو، ٨,٦٥٨٨ تريليونات قدم مكعب، وكان نصيب أوراسيا منه نحو ٣٠,٤% تقريباً، أما منطقة الشرق الأوسط فبلغ ٥,٤٢% تقريباً، والباقي موزع بين عدد من دول العالم في مختلف القارات. وتعد روسيا صاحبة أكبر احتياطي للغاز في العالم، تليها إيران، ثم قطر، أما بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ عددهم ٣٤ دولة كاملة العضوية، فلا تملك سوى ٥ز٩% تقريباً من الاحتياطي العالمي.^{٥٤}

ب. أهمية غاز حوض شرق البحر المتوسط

تسببت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط في السنوات العشر الفائتة في أن تصبح المنطقة بديلاً عملياً لتوريد الطاقة لأوروبا، كما أنها كشفت عن نزاعات مستمرة منذ أمد طويل بين الدول المجاورة التي تتصارع على الحقوق بشأن الموارد.^{٥٥} لذا شكّل حوض شرق البحر المتوسط حقل كبير للغاز الطبيعي، وهو قادر على توفير الطاقة لعدة بلدان في المنطقة، حيث قدّرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية عام ٢٠١٠م احتمال وجود ما يقرب من ١٢٢ تريليون م^٣ من مصادر الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان وإسرائيل وغزة وقبرص، بالإضافة إلى ما يقارب ١٠٧ مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج.^{٥٦}

كما تشير الاكتشافات البحرية في شرق المتوسط إلى أن هذه المنطقة لديها الإمكانيات لتكون مقاطعة هيدروكربونية كبيرة، لذا ستحتاج المنطقة إلى أن تتغلب على المزيد من التحديات، حيث أصبحت الطاقة عنصراً رئيسياً من الصراع الجيوسياسي في المنطقة.^{٥٧}

ج. العوامل الخاصة لأهمية الغاز في شرق منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

- الأهمية الجيوبوليتيكية^{٥٨} للمنطقة الأوسع التي يقع فيها وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي ٤٧% من احتياطي النفط، و ٤١% من احتياطي الغاز في العالم. وزاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق.

^{٥٤} عويضة (شادي)، المرجع نفسه، ص ٣٧.

^{٥٥} [ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان.. لماذا الآن وما فوائده الاقتصادية؟](#)

^{٥٦} كشادة (محمد عمران)، الاتفاقية الليبية التركية وانعكاساتها على مشهد الصراع في ليبيا، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، ٢٠٢٠، ص ١٨.

^{٥٧} عويضة (شادي)، المرجع السابق، ص ٣٣ - ٣٤.

^{٥٨} مصطلح علم الجيوبوليتيك : في معناه البسيط يعني: "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة؛ ويتداخل هذا المفهوم مع مضمون علم الجغرافيا السياسية الذي يعنى بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) في السياسة. إن علم الجيوبوليتيك له أهمية كبيرة اهتمت به الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر. وكان ذلك سبباً في الحروب التي حصلت بينهم

- الآمال الجيو- سياسية والجيو-اقتصادية والجيو- أمنية التي يحملها الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي راهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.

- الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزام على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز.

- المنافع السياسية والاقتصادية والأمنية التي افترض كثيرون أن الغاز سيأتي بها لدول المنطقة.^{٥٩}

كل ما سبق كان السبب والدافع الرئيسي لتزام الدول وخاصة الساحلية للسعي على إبرام اتفاقيات ولو كانت أحادية وغير قانونية، لكسب ما دُكر اعلاه أو جزء منه والتي أدت إلى نزاعات قد تتطور إلى صدام عسكري مباشر، نذكر منها:

١،٤. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص

كشفت حكم صادر عن محكمة مصرية، في نهاية أغسطس ٢٠١٧، وجود اتفاقيتين بين مصر وقبرص.

الأولى بشأن تحديد المنطقة الاقتصادية بين البلدين، وقد وقعت في القاهرة في ١٧ فبراير/ شباط ٢٠٠٣، وصدق عليها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في ١٢ أبريل/ نيسان من العام نفسه، وصدر بتطبيقها قانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠٠٣.

أما الثانية، وفقاً لحكم محكمة القضاء الإداري، هي اتفاقية إطارية بشأن تنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربون عبر تقاطع خط المنتصف، وقد وقعت في القاهرة بتاريخ ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، وصدق عليها الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي في ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، وصدر بسريان بنود الاتفاقية قانون مصري رقم ٣١١ لسنة ٢٠١٤.^{٦٠}

الرد التركي كان بعدم الاعتراف بالاتفاقية المصرية القبرصية لتحديد المياه الاقتصادية الخالصة التي وقعت في عام ٢٠٠٣، والتي تفاهمت فيها مصر وقبرص على ترسيم الحدود البحرية وفقاً لـ "خط الوسط"، والذي حُدد بنقاط من ١ إلى ٨ وفقاً لقائمة من الإحداثيات الجغرافية. فمن وجهة نظر تركية، يرون أنها تُهدر حقوق ما يُطلق عليها "دولة القبارصة الأتراك" الموجودة في شمال قبرص، والتي لا تعترف بها إلا تركيا فقط.^{٦١}

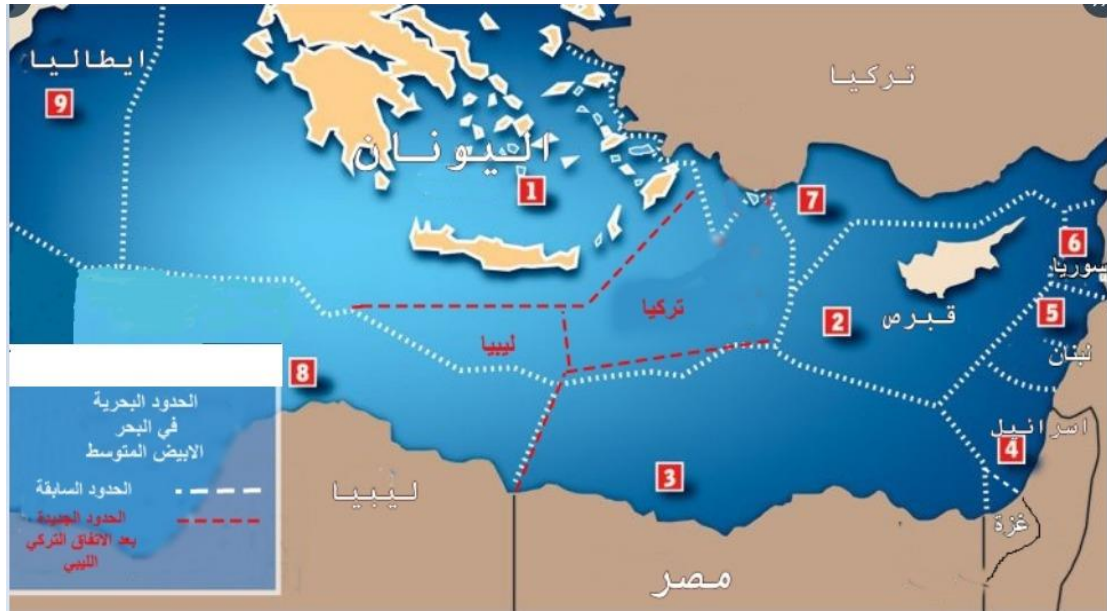
إما على المستعمرات أو على أراضي الدول الأوروبية نفسها بحيث تذبذب علم الجيوبولوتيك بين القبول والإهمال. وكل هذا يبين الأهمية التي حظي بها علم الجيوبوليتيك.

^{٥٩} كشادة (محمد عمران)، المرجع السابق، ص ١٩.

^{٦٠} حقل غاز في البحر المتوسط وثيقة قضائية تكشف تفاصيل ترسيم الحدود بين مصر وقبرص.

^{٦١} حدود ساخنة: تفاصيل الاتفاق التركي الليبي لتقاسم كعكة المتوسط.

كما تعتبر تركيا أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها قبرص اليونانية تتداخل مع الجرف القاري التركي ومع المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها "لم يتم الإعلان عنها رسمياً" في المناطق ١ و٤ و٥ و٦ و٧. (انظر الخريطة رقم ٢) واستناداً إلى هذه المطالب، لا تعترف تركيا بالاتفاقات التي أقامتها قبرص اليونانية لترسيم منطقتها الاقتصادية الخالصة مع كل من مصر وإسرائيل ولبنان، وترى أن إرساء المناقصات على الشركات الأجنبية للبحث والتنقيب على الغاز في هذه المنطقة غير قانوني، لأنه ينتهك حقوق أنقرة. كما تدعم تركيا مطالب قبرص التركية في حقوقها في المناطق التي أعلنتها.^{٦٢}



الخريطة رقم ٢

البحر الأبيض المتوسط، الحدود البحرية قبل وبعد اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا

يتضح مما سبق حجم الصراعات في شرق البحر المتوسط بين تركيا وجيرانها حول موارد النفط والغاز، وإن توقيع مذكرتي التفاهم التركية الليبية هي محاولة تركية لكسر الطوق وعزلتها، فهي بهذه الاتفاقية ترغب بازدياد قوتها في مواجهة خصومها وفرض الأمر الواقع.

٢،٤. الاتفاقيات والتقارب التركي الليبي (انقرة وطرابلس)

ليبيا بلد غني باحتياطات الغاز بالإضافة للنفط، فهي تحدد طرق التجارة المتوسطية الهامة، وقد أثار زعزعة الاستقرار في البلاد والفوضى والاحتقان بعد مقتل "القذافي"، وانهايار نظامه، إلى صراع نفوذ بين قوى مختلفة من الدول

^{٦٢} كشادة (محمد عمران)، المرجع السابق، ص ٢٠ - ٢١.

الغربية بما في ذلك الحكومة التركية. وهو ما أشار إليه مركز الدراسات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، إن هذا الجشع كان أهم العوامل الحاسمة التي دفعت أنقرة للتدخل في ليبيا، فالشركات التركية شاركت في الكثير من المشاريع المربحة في ليبيا في ظل حكم القذافي، وهذا الاستثمار انخفض مع سقوط "القذافي"، إلا إن تركيا استمرت في اتصالها مع حكومة "الوفاق" في طرابلس، وبدأت بدعم هذه الحكومة في مواجهة "حفتر" واستطاعت بالفعل تشكيل ثقل موازن مقابل القوة الأخرى.⁶³

وقد نتج عن هذه التحالفات والدعم، الكثير من الاتفاقيات، بعضها سياسية وبعضها عسكرية، إلا إنها كانت أحادية الجانب، أي تدور فقط بين المتحالفين. وكانت من بين هذه الاتفاقيات (الاتفاق البحري التركي الليبي الأخير). فرغم افتقار دول شرق البحر المتوسط في إبرام هذه الاتفاقيات مقارنة بسائر الأقاليم البحرية في العالم، لكن شرق البحر المتوسط، لم يشهد ذلك التسارع في إبرام مثل هذه الاتفاقيات. وتعتبر هذه الاتفاقية الأسرع في شرق المتوسط؛ ولا تمت بأي صلة بما يجري في إقليم شرق المتوسط من إبرام عددٍ من دول الإقليم اتفاقيات لتعيين الحدود البحرية بين بعضها البعض، سواء كانت هذه الدول متقابلة أم متجاورة.⁶⁴

٤ . ٢ . ١ . الاتفاق البحري التركي الليبي

وهي المرحلة الثالثة للسياسة التركية في ليبيا ففي ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩ ، وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، حيث تخضع منطقة شرق البحر المتوسط لخلافات حول ترسيم الحدود البحرية بعد عمليات المسح الجيولوجية التي أكدت وجود مخزونات هائلة من النفط والغاز القابل للاستخراج تقنياً. وهذا يدل على أن الهدف التركي يتجاوز الوضع في ليبيا إلى البحر الأبيض المتوسط ككل.⁶⁵

٤ . ٢ . ٢ . طبيعة الاتفاقية بين أنقرة وطرابلس

وفق خبراء فإن هذا الاتفاق، سيزيد الجرف القاري التركي في شرق البحر المتوسط بنسبة ٣٠ بالمئة؛ فهي ستربط الجانب الجنوبي الغربي من تركيا بالجانب الشمالي الشرقي من ليبيا، مقابل الحصة اليونانية الأخيرة؛ وهي تعتبر بذلك منطقة تقع تحت سيطرة قبرص واليونان، حيث بدأ العمل على تطوير خط أنابيب للغاز كان من شأنه أن يربط بشكل أكثر كفاءة الأسواق الأوروبية بالدوائع الموجودة على طول الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط. (انظر الخريطة رقم ٣)

⁶³ [What is Turkey doing in Libya?](#)

⁶⁴ [قراءة قانونية في الاتفاقية الإيطالية اليونانية لتعيين حدودهما البحرية](#)

⁶⁵ [دور تركيا المتنامي في ليبيا: الدوافع والخلفية والردود](#)



الخريطة رقم ٣

الحدود البحرية حسب ما تراه الدول المتنازعة

وبموجب هذه الاتفاقية تكون تركيا قد حددت سبع مناطق في شرق البحر الأبيض المتوسط لإجراء الاستكشافات والتنقيب عن النفط بالاتفاق مع حكومة الوفاق الليبية، وقامت بإجراء استكشاف سابع في منطقة سيلكوكلو غرب قبرص، مما يعنى مضي تركيا بفرض سياسية الأمر الواقع ودبلوماسية البوارج، دون الالتزام بقواعد القانون الدولي للبحار، وأي اعتبار لحقوق الدول الساحلية في شرق البحر المتوسط على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢.^{٦٦}

٤ . ٢ . ٣ . سبب الاتفاق

أ. رد جيوسياسي

منذ بداية عام ٢٠١٩، وافقت حكومات كل من قبرص ومصر واليونان وإسرائيل والأردن وفلسطين وإيطاليا على إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط لتسهيل تجارة وعبور الغاز الطبيعي من دول الشرق الأوسط إلى أوروبا واستبعدت تركيا

^{٦٦} قراءة قانونية في الاتفاقية الإيطالية اليونانية لتعيين حدودهما البحرية

من هذه الصفقة. وكان رد الفعل التركي حيال هذا الأمر بإصدار إعلان يمنع فيه سكان منطقة الجزيرة الموالية لليونان الاستمرار في عمليات التنقيب وتصدير الغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية دون موافقة الحكومة التركية.^{٦٧}

نتيجة لذلك، كان الدافع التركي الرئيسي بالاتفاق مع ليبيا على إعادة ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، لعرقلة هذا المشروع المتوسطي الكبير، الأمر الذي سيمكن أنقرة بالإضافة إلى الفصل بين الدول التي أنشأت منتدى الغاز؛ في بدء استكشافاتها في مياه البحر المتوسط.

ومن ناحية أخرى تركيا تحاول عن طريق هذه الاتفاقية مع حكومة السراج تعيين موطئ قدم لها في المنطقة كما فعلت في سوريا، فهي تحاول بأية طريقة خلط الأوراق حتى تتمكن من حصول على حصة من الغاز.

كما أشار تقرير، أعدته جريدة "الصباح الجديد" التركية، إلى أن تركيا تتعامل مع فكرة السيطرة على منطقة المتوسط بخطة مكتملة الأركان؛ فالحدود البحرية التركية سوف تتوسع بدءاً من هذا الاتفاق، كما سيظهر بعض المدن الحدودية الساحلية؛ مثل مارماريس وكاش، كجارات مباشرة للأقاليم الليبية؛ مثل درنة وطبرق وبردية.^{٦٨}

ب. نتاج عقيدة مافي فاتان التركية

وهو مسمى ومصطلح تركي الى جانب العثمانية الجديدة، الهدف منهم تحقيق أهدافه التوسعية، تسعى من خلالها السيطرة براً وبحراً على الدول المجاورة، فخطة الوطن الأزرق تعتمد على الاستيلاء على المياه المحيطة بتركيا من جميع الجهات، وما تحركات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إلا لتنفيذ هذه الخطة. وقد تصدر مشروع الوطن الأزرق عناوين الصحف في سبتمبر ٢٠١٩ عندما ألقى الرئيس التركي اردوغان كلمة أثناء وقوفه أمام خارطة تظهر ٤٦٢ ألف كيلومتر مربع يتصورها كوطن أزرق لتركيا. وقد أجرت البحرية بالفعل تدريبات عسكرية عملاقة تحمل نفس الاسم في وقت سابق من ذلك العام.^{٦٩}

يشير هذا المصطلح إلى المناطق البحرية التي يجب أن تقع تحت السيادة التركية، وشملت "المناطق الاقتصادية التركية" في بحار إيجه والمتوسط والأسود. أي مسافة ٢٠٠ ميل بحري من البر التركي (٣٧٠ كم تقريباً) في مختلف الاتجاهات. رغم أن هذه التوجهات تتجاهل المطالب المائية لدول المتوسط. إلا إن مندوب تركيا في الأمم المتحدة أشار إلى المناطق الاقتصادية الخاصة بتركيا في شرق المتوسط بما يتوافق مع خرائط "الوطن الأزرق".^{٧٠}

^{٦٧} صحيفة إيطالية: ما "المخيف" في الاتفاق التركي- الليبي؟

^{٦٨} ليبيا.. طريق تركيا للسيطرة على منطقة البحر المتوسط.

^{٦٩} أبحر أميرال تركيا وبقي الوطن الأزرق

^{٧٠} قرصنة في المتوسط.. ماذا تعني استراتيجية "الوطن الأزرق" التركية؟

كما إن رؤية "الوطن الأزرق" التي تم تطبيقها في السنوات الأخيرة لا تمثل فقط أردوغان، الزعيم التركي، بل تمثل التطلع القومي التركي الذي يدعو تركيا إلى العودة والتأثير سياسياً واقتصادياً على المنطقة التي أعطيت لها.

ويرى جنكيز أكتار (الكاتب التركي) أن الاتفاق مع ليبيا هو نتاج عقيدة مافي فاتان التركية (انظر الخريطة رقم ٤). فيما يتعلق بجزء البحر المتوسط، فإنه يشير إلى منطقة بحرية ضخمة عبر نصف شرق البحر المتوسط تتجاهل الرفوف القارية لجزر قبرص وجزر رودس وكاستيلوريزو وكارباتوس وكاسوس اليونانية والقطاع الشرقي من جزيرة كريت..... يقول غوردينز الذي أسس فكرة الوطن الأزرق في ندوة أقيمت في الولايات المتحدة؛ إن ثمة ثلاثة أبعاد أمنية حيوية للجغرافيا السياسية التركية في البحر المتوسط: "التحديات اليونانية على مناطق الولاية البحرية التركية وإمكانية استقلال كردستان مع حرية الوصول إلى البحر المتوسط ومستقبل شمال قبرص مع الآثار الجيوسياسية بالنسبة لتركيا".^{٧١}



الخريطة رقم ٤

خريطة توضح عقيدة مافي فاتان التركية، التي تزعم ولاية بحرية واسعة النطاق في بحر إيجه والبحر المتوسط

كما قال الأستاذ في الكلية البحرية العسكرية في كاليفورنيا ريان جينجراس لموقع "أحوال تركية فهو يرى أن عدوانية تركيا المتزايدة في شرق البحر المتوسط تتماشى مع نهج سياستها الخارجية في استراتيجية "الوطن الأزرق"، التي تزعم الهيمنة التركية على بحر إيجه وشرق البحر المتوسط والبحر الأسود. كما يتضمن هذا النهج فكرة أن الغرب (وخاصة الولايات المتحدة) يدعم اليونان في سعيها لتحطيم طموحاتها في المنطقة".^{٧٢}

^{٧١} [آفاق تركيا البحرية التوسعية](#)

^{٧٢} [ماذا ستجني تركيا من مغامراتها البحرية؟](#)

يمكن وصف هذه الاتفاقية بأنه تعيين غير ثابت وفقاً للآتي:

لا ترتبط بأي سند قانوني:

كونها اتفاقية تنطبق بين الدول الاستعمارية بخصوص تقسيم مناطق النفوذ؛ الأمر الذي كان يسبب النزاع، حيث لم تعين أية حدود معروفة بين تلك الاقاليم، كما حصل في نزاع الحدود بين اليمن واريتريا عام ١٩٩٥، حيث لم تكن الحدود البحرية مثبتة بين الدولتين في سند قانوني، وإن كان تعيينها قد تم بشكل أو بآخر أثناء الاستعمار البريطاني على اليمن والاستعمار الايطالي على اثيوبيا، لكنه لم يثبت قانونياً، لذا أصدرت محكمة التحكيم حكمها لصالح اليمن حول الجزر المتنازع عليها بالاستناد إلى السيادة الفعلية عليها.^{٧٣}

انتهاك للقانون الدولي للبحار

استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المادة ٥٦ تنص على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي كل منطقة لا تزيد عن ٢٠٠ ميل بحري، تتمتع فيها كل دولة ساحلية بحقوق اقتصادية سيادية لاستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها وإدارتها.^{٧٤} كما تنص المادة ١٢١ على أنه للجزر الحق القانوني في إنشاء منطقة اقتصادية خالصة.^{٧٥}

اتفاق مع دولة تعاني من نزاع مسلح (اتفاق عسكري)

ينص القانون الدولي أيضاً على أن إبرام اتفاقات على الحدود البرية والبحرية مسألة تتعلق بالسيادة الإقليمية؛ ولا يمكن إبرام هذه الاتفاقات إذا كانت إحدى الدول تعاني من فترة حرب أو نزاع مسلح داخلي أو ظروف داخلية استثنائية. كما تم الإشارة على أن إبرام الاتفاق على الحدود البحرية بين تركيا وليبيا تم بموجب اتفاقية عسكرية تضمن دعم حكومة السراج التركية في الحرب الأهلية ضد الجنرال حفتر.^{٧٦}

واستناداً لما سبق من مواد وانتهاكات فقد شرعت كل من فرنسا وقبرص ومصر واليونان بعد هذا الاتفاق بتوقيع وثيقة تعلن أن مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا باطلة ومن شأنها انتهاك القانون الدولي للبحار.

^{٧٣} قلادرس (فتيحة)، المرجع السابق، ص ٢٢ - ٢٣.

^{٧٤} اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، المادة (٥٦) - حقوق الدول الساحلية وولاياتها وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة، ص ٥٢.

^{٧٥} اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، المادة (١٢١) - نظام الجزر، ص ٨٣.

^{٧٦} [صحيفة إيطالية: ما "المخيف" في الاتفاق التركي- الليبي؟](#)

اليونان: تعد اليونان بالتأكيد من بين دول المتوسط الأكثر اهتماماً بمبادرة أنقرة، وعلى إثر هذه الاتفاقية طردت الحكومة اليونانية السفير الليبي في أثينا بمجرد توقيع الاتفاقية. كون هذه الاتفاقية تتجاهل وجود جزيرة كريت، التي ستكون في منتصف المنطقة البحرية التي تغطيها الاتفاقية، الأمر الذي سيعطل أي مشروع خط أنابيب الغاز كونها ستمر من هذه الجزيرة الى البر اليوناني وصولاً لشبكة أنابيب الغاز الأوروبية عبر إيطاليا.^{٧٧}

مصر: لم تتردد مصر في وصف الاتفاقية بأنها غير قانونية، بالإضافة لاعتراضها على التدخل التركي في الحرب في ليبيا، وإدانة مذكرتي التفاهم الأمنية والبحرية الليبية مع تركيا؛ وقد حثت مصر المجتمع الدولي الاطلاع بمسؤولياته لمواجهة ما وصفته بـ "النهج السلبي" حيال ما يحصل في ليبيا.^{٧٨}

الاتحاد الأوروبي: وجه انتقادات لتركيا في أعقاب الاتفاقية، ووفقاً لبروكسل، فقد وقعت تركيا وليبيا اتفاقاً غير قانوني يتعارض بشكل خطير مع حقوق دول البحر المتوسط الأخرى، لا سيما مع حقوق الاستكشاف في شرق البحر الأبيض المتوسط على طول السواحل القبرصية. كما تزعم بعض المصادر أن الاتحاد الأوروبي لديه بالفعل عقوبات جاهزة ضد تركيا بسبب هذا الاتفاق. فهناك خلاف بين قبرص، العضو في الاتحاد الأوروبي، وتركيا منذ سنوات بشأن ملكية وقود أحفوري في شرق البحر المتوسط، حيث تقول أنقرة إنه يحق للقبارصة الأتراك الحصول على حصة من الموارد، وأرسلت تركيا سفينتي حفر وسفينة تنقيب إلى المنطقة. وترفض تركيا الاتفاقات التي توصلت إليها حكومة قبرص المعترف بها دولياً مع دول أخرى تطل على البحر المتوسط بشأن المناطق البحرية الاقتصادية. وانتقد حلفاء غربيون عمليات أنقرة في المنطقة.^{٧٩}

وعليه بدأت هذه الدول ودول أخرى، بمناورات في المتوسط لتبدو كرسائل حول موقفها واستراتيجيتها حيال هذا الأمر نذكر منها:

- (حسم ٢٠٢٠)، وهي مناورات أطلقتها مصر في المتوسط، لتبدو كرسالة واضحة عن استعدادها للتدخل العسكري في ليبيا إذا تجاوزت تركيا خطوطها الحمراء، حيث باتت مصر ترى أن تركيا تهدد أمنها القومي.
- مناورات أوروبية بمشاركة فرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص، لتبدو كرسالة أن المتوسط سيبقى حدوداً لأوروبا، وإنها لن تسمح لتركيا بجعلها منطلقاً لتهديد أمنها.^{٨٠}

^{٧٧} اتفاق "إيست ميد" ضربة قاصمة لتحركات أردوغان شرق المتوسط

^{٧٨} مصر غاضبة.. تركيا توقع مذكرتي تفاهم مع حكومة السراج!

^{٧٩} ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان.. لماذا الان وما فوائده الاقتصادية؟

^{٨٠} رسائل الحرب والسلام من مناورات المتوسط

- رفع حظر السلاح المفروض على قبرص منذ ثلاثة عقود، وهي رسالة واضحة عن تحدي الولايات المتحدة للجم تركيا، عبر سعيها بتعزيز علاقاتها مع الجزيرة المتوسطية.^{٨١} وكرد على الخطوة التصعيدية التي اتخذتها أنقرة بتوقيعها اتفاقاً عسكرياً مثيراً للجدل مع حكومة الوفاق الليبية، نددت به دول اوروبية واقليمية باعتباره ينتهك القوانين البحرية الدولية.^{٨٢}

٤ . ٢ . ٦ . تحليل حقيقة التدخل والاتفاقيات التركية في ليبيا

من خلال ما سبق، يمكن تحليل التدخل التركي في ليبيا على إنه رهان لأهداف متعددة وهي:

- عجز أنقرة في العثور على النفط أو الغاز الطبيعي في مياهاها بالبحر المتوسط، دفعها للمطالبة بحقوق في مناطق يعتبرها المجتمع الدولي جزءاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، الأمر الذي حرّضت تركيا بممارسة لعبة السلطة الخطيرة.
- السيطرة على أهم منطقة بالبحر المتوسط لإقامة "منطقة اقتصادية خاصة".
- لعب الدور المباشر في الجغرافيا السياسية للطاقة.
- منع أي عمليات استكشاف للطاقة في هذه المنطقة دون موافقتها.
- الرهان للحصول على حصة في غاز المتوسط من خلال ليبيا، فالحدود البحرية التركية، فقيرة من أي ثروات وفقاً للمسح البيولوجي، على الأقل حتى الآن.
- فرض المشاركة التركية بالقوة لأي منتدى يخص شرق المتوسط، وخاصة " منتدى غاز المتوسط"، بجانب كل من ايطاليا واليونان وقبرص والاردن واسرائيل ومصر وفلسطين.
- إجبار الجميع على أن مرور الغاز يجب أن يكون عبر المنطقة التجارية الخاصة بتركيا بدلاً من استبعادها.
- افشال أي مشروع او تجمع اقتصادي في شرق البحر المتوسط دون مشاركة تركيا.
- تسيير دوريات تشمل محيط جزيرة كريت اليونانية حسب المسافة التقديرية للاتفاقية، التي تمنح تركيا حق اقتطاع أجزاء كبيرة من جزيرة كريت اليونانية، التي سيمر منها خط أنابيب "ايست ميد".
- إن فشل تركيا في عقد أي صفقات غاز مع مصر اثناء حكم الاخوان، وعدم امكانية عقد صفقات الآن في حكم السيسي، دفعها لعدم خسارة بقعة أخرى لتمير سياستها التوسعية، فكان هذا الدوافع للتقرب من ليبيا وعقد صفقات عسكرية وتجارية مع حكومة السراج.

^{٨١} [صفحة لتركيا.. الكونغرس يرفع حظر السلاح عن قبرص](#)

^{٨٢} [الكونغرس يتحدى أردوغان برفع حظر السلاح عن قبرص](#)

٤. ٣. اتفاقية الحدود البحرية الإيطالية اليونانية

وهي اتفاقية تعود إلى ٢٤ مايو ١٩٧٧ بين إيطاليا واليونان، لترسيم حدود الرصيف القاري للبلدين، إلا إن النزاع القائم بين البلدين حول حقوق الصيد للسفن والصيادين الإيطاليين في مياه الجزر اليونانية، أجل الاتفاق إلى الاتفاق النهائي الذي اكتمل في ٩ يونيو ٢٠٢٠، حيث وقع الطرفان على اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين في البحر الأيوني^{٨٣} والتي تعتبر حسب مسؤولين يونانيين امتداد لاتفاقية ١٩٧٧، وتطبيقاً للحالة الإيطالية اليونانية، تم تعيين خط الوسط بين البلدين (انظر الخريطة رقم ٥).^{٨٤}



الخريطة رقم ٥

تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة وفق الاتفاقية الإيطالية اليونانية

^{٨٣} البحر الأيوني: هو أحد أفرع البحر المتوسط ويتصل من شماله بالبحر الأدرياتيكي. يحد البحر غرباً الأجزاء الجنوبية من إيطاليا وكذلك جزيرة صقلية، ومن الجنوب الغربي تقع جمهورية ألبانيا والعديد من الجزر اليونانية والتي تعرف باسم الجزر الأيونية. تعد منطقة البحر الأيوني من أكثر المناطق عرضة للزلازل في العالم.

كما يعتبر أعرق جزء من البحر الأبيض المتوسط. ويفصل إيطاليا وصقلية عن ألبانيا واليونان. يصله مضيق اوترانتو بالبحر الأدرياتيكي. يُعدُّ خليج كورنث الأكبر من بين عدة تجاوير عميقة شكَّها البحر الأيوني على شاطئ اليونان. تقع الجزر الأيونية في الجزء الشرقي من البحر. ويبلغ عرضها الأعظم نحو ٦٧٥ كم، وعمقها الأعظم ٥,٠٩٣ م. وقد سُمي البحر بهذا الاسم طبقاً لاسم حورية البحر اليونانية أيو التي تروي الأساطير أنها كانت تجوب شواطئه.

^{٨٤} [اتفاقية الحدود البحرية الإيطالية اليونانية ١٩٧٧](#)

الخط الفاصل يشكل الإطار المحدد بين سيادات الدول الساحلية، وتحدد أيضاً مجال أنشطة وسيادتها، وإطار المسؤوليات المختلفة لحماية السيادة الوطنية من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى الثقافية. كما يحدد هذا الخط المنطقة الاقتصادية الخالصة، للاستكشاف والاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية الحية وغير الحية الموجودة في المياه، وفي القاع، وتحت القاع.^{٨٥} لذا جاءت هذه الاتفاقية كرد على اتفاق نوفمبر ٢٠١٩، بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، لتعيين مناطق الاختصاصات شرق المتوسط، والتي قوبلت بالرفض الدولي لانتهاكها قانون البحار، وتسبب في إضعاف اليونان، من خلال زيادة نسبة الجرف القاري التركي على حساب اليونان، ويمكن تحليل تأثير هذا الرد كالاتي:

٤ . ٣ . ٢ . تأثير هذه الاتفاقية

- تؤكد هذه الاتفاقية تغيير المواقف الإيطالية التي كانت داعمة لحكومة السراج، نتيجة تفرد تركيا في ليبيا، حيث بدأت إيطاليا تميل لصالح اليونان مقابل تركيا وحكومة السراج، وجاءت الاتفاقية الأخيرة بين اليونان وإيطاليا كتأكيد على دعم الأخيرة لليونان مقابل تركيا.
- الاتفاق الجديد يضمن حق الجزر بملكية مناطق بحرية.
- تعتبر الاتفاقية بداية لترسيم الحدود مع المناطق الأخرى، كمصر وقبرص والبنانيا، الأمر الذي سيشكل خطراً على اتفاقية تركيا والسراج.
- تأتي الاتفاقية كرد فعل على شرعيتها بموجب اتفاقات قانونية، في مقابل الاتفاقية التركية الليبية مؤخراً والتي لا تستند لأية قواعد قانونية، وتشكل انتهاكاً تركيا ضد اليونان، كونها تركيا تفرض وضع قانوني تخولها - في شرق المتوسط - لتوسيع حدودها البحرية والمنطقة الاقتصادية على حساب الدول المجاورة.
- توقيع الاتفاقية اليونانية الإيطالية، أتاح لباقي دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي الإشراف مع اليونان لضمان حقوقها الاقتصادية والبحرية في المتوسط. مما يقوي الموقف اليوناني في مواجهة تركيا، نتيجة الدعم الأوروبي والمتوسطي للأول، فأى تصعيد بين تركيا واليونان، من شأنه أن يجعل الاتحاد الأوروبي يقف إلى جانب اليونان العضو لديها. وهذا ما تحاوله تركيا بعرض قوتها؛ عبر ارسال سفن تنقيب إلى المياه القبرصية رغم تحذيرات واشنطن والاتحاد الأوروبي ومصر. ولتعزيز موقعها في المنطقة وقعت تركيا اتفاقاً بحرياً مع حكومة السراج الليبية بهدف توسيع حدودها البحرية.^{٨٦} وهذا ما قوبل بتوقيع اتفاقيات أخرى للتصدي لمحاولات انقرة نذكر منها:

^{٨٥} [قراءة قانونية في الاتفاقية الإيطالية اليونانية لتعيين حدودهما البحرية](#)

^{٨٦} [توضيح بشأن تأثير اتفاقية ترسيم الحدود بين اليونان وإيطاليا على تركيا](#)

٤. ٥. الاتفاقية الإسرائيلية اليونانية القبرصية حول أنبوب غاز "إيست ميد / East-Med" لإمدادات الطاقة إلى دول أوروبا الشرقية

بعد أسابيع من إبرام تركيا اتفاقاً مع حكومة الوفاق الليبية لترسيم الحدود في شرق المتوسط، وقعت اليونان وإسرائيل وقبرص على اتفاق أولي يمهد الطريق أمام مد خط أنابيب الغاز في المتوسط.

وهي قمة أجزاها تنتيا هو مع نظيره اليوناني كيرياكوس والقبرصي نيكوس، على أن يتم التوقيع على مشروع خط أنبوب الغاز "إيست ميد" يمتد من إسرائيل إلى أوروبا عن طريق قبرص واليونان؛ بدءاً من عام ٢٠٢٥. ومن المقرر أن يمتد خط الأنابيب بدءاً من إسرائيل إلى قبرص، ومن هناك إلى جزيرة كريت ومن ثم إلى بر اليونان الرئيسي، وبعدها سيتم نقله إلى إيطاليا عبر خط أنابيب آخر، وفقاً لأثينا (انظر الخريطة رقم ٦).^{٨٧}



الخريطة رقم ٦

خريطة خط غاز إيست ميد المقترحة

^{٨٧} اتفاق ثلاثي في أثينا لمد خط أنابيب الغاز في شرق المتوسط

بحسب الإعلام الإسرائيلي؛ تشكل الاتفاقية خطوة تهدف إلى تعزيز موقف اليونان وقبرص القانوني أمام تركيا باتفاقها الغير قانوني مع حكومة السراج.

كما أكد وزير الطاقة والبيئة اليوناني، بأن خط الأنابيب يعد "مشروع سلام وتعاون في شرق المتوسط، رغم التهديدات التركية".^{٨٨}

أما بالنسبة للردود الاقليمية والدولية

الاتحاد الأوروبي: يحظى المشروع بدعم الاتحاد الأوروبي، حيث يعود تاريخ هذا المشروع الى عام ٢٠١٣، عندما قدمت اليونان هذا المشروع على قائمة "المشاريع ذات الاهتمام المشترك" للاتحاد الاوروبي".^{٨٩}

الولايات المتحدة: أيضاً تدعم المشروع فهذه الاتفاقية تشكل استمرار لقمة أجريت سابقاً بمشاركة وزير الخارجية الأمريكي "بومبيو"، واستمرار للتجاهات التي وقعت عام ٢٠١٧ باعتبارها اتفاقية حكومية دولية. وتشدد واشنطن أنه يجب أن تصبح أوروبا أقل اعتماداً على إمدادات الغاز الطبيعي القادمة من روسيا.^{٩٠}

الرد التركي: كان الرد التركي واضحاً بما صرّح به الرئيس التركي "اردوغان" عقب توقيع اتفائه مع "السراج" بأن اسرائيل ومصر واليونان وقبرص لم يعد بإمكانها مد خط لضخ الغاز دون موافقة تركيا.^{٩١} مضيفاً في مقابلة مع شبكة "TRT" التركية: "سنقوم بحماية حدودنا البحرية وفق الاتفاقيات الدولية، وبذلك نحمي حقوقنا وحقوق الشطر التركي من قبرص"(انظر الخريطة رقم ٧).^{٩٢}

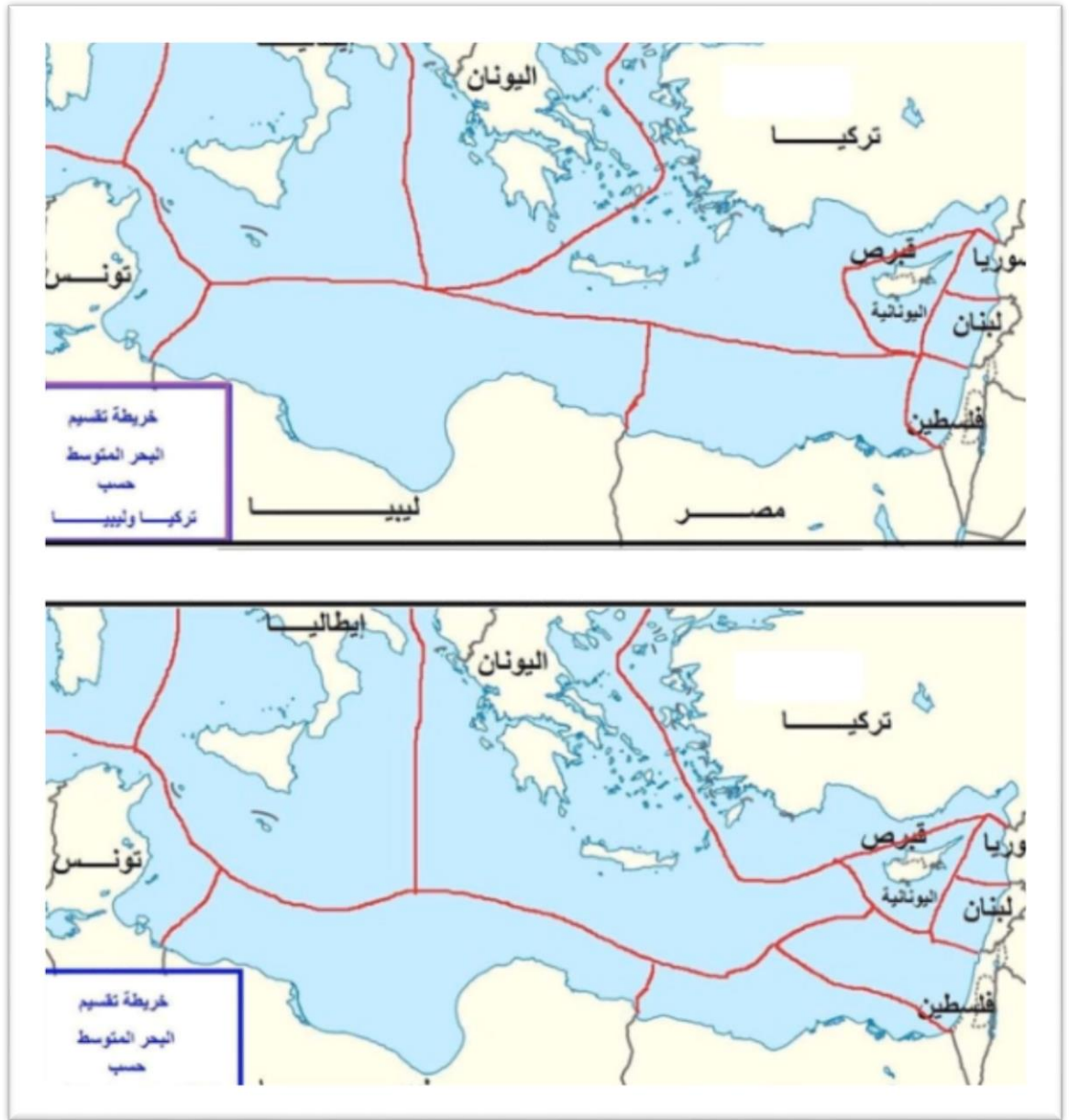
^{٨٨} ردا على تركيا.. إسرائيل واليونان وقبرص توقع اليوم اتفاقا على مشروع لنقل الغاز عبر المتوسط

^{٨٩} احتدام الصراع بين تل أبيب وأنقرة على غاز البحر المتوسط.. إسرائيل وقبرص واليونان توقع على اتفاقية لتصدير الغاز لأوروبا بحجم ١١ مليار متر مكعب في العام.. وأنقرة تؤكد رفضها الاتفاق وتعتبره محاولة لتطويقها

^{٩٠} اتفاق ثلاثي في أثينا لمد خط أنابيب الغاز في شرق المتوسط

^{٩١} أردوغان: لا يمكن لمصر وإسرائيل واليونان التنقيب بالبحر المتوسط دون إذن تركيا

^{٩٢} أردوغان: لتركيا الحق بإرسال قوات عسكرية إلى ليبيا إذا طلبت حكومة السراج



الخريطة رقم ٧

الخريطة العليا تظهر الحدود البحرية لدول شرق المتوسط بعد الاتفاق التركي الليبي، والخريطة السفلى تظهر حدود دول شرق المتوسط بناء على اتفاق مصر وإسرائيل واليونان

أما الرد الآخر والخفي لتركيا: كان بفتح أنقرة الباب لمفاوضات مع إسرائيل عبر قنوات خلفية لبحث تغيير وجهة خط "ايست ميد" عبر أراضيها، بحسب هيئة البث الإسرائيلي، فتركيا أرسلت رسالة لحكومة نتيا هو أعربت فيها عن استعدادها للتعاون مع تل ابيب في نقل امدادات الغاز الاسرائيلية إلى أوروبا عبر الأراضي التركية. بالإضافة إلى ذكر الهيئة بأن مصدراً تركيا رفيع المستوى في مجال الطاقة نقل الرسالة إلى إسرائيل وقال إن بلاده "تنتظر تشكيل حكومة مستقرة في إسرائيل وتعيين وزير طاقة جديد لبحث هذه المسألة" إلا أن هذه المفاوضات ليست جديدة حيث جرت قبل سنوات بين إسرائيل وتركيا لمد خط أنبوب الغاز عبر تركيا، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق في ظل تحفظ قوى من الاتحاد الاوروبي.

وعلى ضوء فشل هذه المحادثات اتجهت اسرائيل صوب اليونان وقبرص عام ٢٠١٥، لبناء تحالف للطاقة، انضمت له مصر، وعلى إثره تم انشاء منتدى غاز شرق المتوسط ضم سبع دول وهي (مصر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية وقبرص واليونان وإيطاليا والأردن)^{٩٣}.

يبدو إن هذه الاتفاقية ستشكل ضربة لتركيا، وموقف صعب، فالخيارات صعبة، وهي أما المواجهة العسكرية والفرص بالقوة، وهو أمر في غاية الخطورة، كون الطرف الآخر، يحظى بدعم قانوني ودولي. أو التزام الصمت حيال اتفاقها مع حكومة السراج، أي تبقى مجرد حبر على ورق دون تنفيذ لأي بند منه على أرض الواقع. أو السعي لإجراء مفاوضات خفية تسعى من خلالها أن تكون طرف في أية مفاوضات وتجنب عزلتها.

٤ . ٦ . ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان

لتحقيق التوازنات وتفعيل تأثيرها في شرق المتوسط، لا بد من عقد اتفاقيات قانونية تضمن حقوق وسيادة أي دولة ساحلية، فالكثير من الاتفاقيات الأحادية ظهرت، دون الالتزام بأي شرعية قانونية، كما في الاتفاق التركي مع حكومة السراج، لذا تحاول العديد من الدول التي تتضرر مصالحها نتيجة هذه الاتفاقية إلى إبرام اتفاقات مع جوانب أخرى لتعزيز موقفها.

فكانت الاتفاقية اليونانية المصرية، لتحديد حدود البلدين، وهو أمر كانت تسعى إليه اليونان منذ عام ٢٠٠٤، كونها تضع مصر في مواجهة مع تركيا بسبب جزيرتي كاستلوريزو وسترونغيلي، وهما جزيرتان يونانيتان صغيرتان تقعان في أقصى الشرق، والتي تصر اليونان منحهما حقوق سيادية كاملة، كون المباحثات المصرية اليونانية حول تحديد مناطق الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما بدأت ١٩٧٠، دون أي نتيجة، بسبب الخلاف حول الحقوق التي يجب أن تعطى لهاتين الجزيرتين، إلا أن الحدود البحرية بين البلدين تم تحديدها عام ٢٠٠٣، ولا يستبعد تقديم أثينا تنازلات لتوقيع اتفاقية مع مصر.^{٩٤} وحالياً تستعد اليونان ومصر لاستئناف المفاوضات حول اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

٤ . ٦ . ١ . أبعاد هذه الاتفاقية وانعكاساتها

إن تداخل أوجه الصراع على الغاز والنفط شرق المتوسط، يأخذ أبعاداً سياسية واقتصادية وقانونية وأمنية، ما يجعله معقداً وقابلاً للاشتعال في أي لحظة. ففي حال تمت الاتفاقية بين مصر واليونان، بذلك تكون قطعت الطريق أمام تركيا، لأي موضع قدم لها في شرق المتوسط، وضربة لاردوغان واتفاقيته الأخيرة مع السراج. فرسم الحدود التي تمت بين

^{٩٣} اتفاق "إيست ميد" ضربة قاصمة لتحركات أريوغان شرق المتوسط

^{٩٤} ملاحظات حول الاتفاقية اليونانية الإيطالية لترسيم الحدود البحرية

اسرائيل ولبنان، ومصر مع قبرص واسرائيل، واليونان مع ايطاليا، بمعزل عن تركيا، آثار حفيظة الأخيرة التي لا تعترف بالجزر اليونانية، مما دفعها لتوقيع الاتفاقية مع السراج. كما أن توقيع الاتفاقية سيغلق الطريق على تركيا في التنقيب عن الغاز، ومصدر للثروة البترولية والغازية لمصر. ويؤكد على حصة مصر في التنقيب على الغاز، بين الحدود المصرية واليونانية، وهو رد قوي على ما يحدث الآن في المتوسط.^{٩٥}

٤ . ٧ . نزاع الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان

يخوض لبنان نزاعاً مع اسرائيل على مثلث المتوسط تبلغ مساحته ٨٦٠ كم^٢ وازداد هذا التوتر بسبب احتياطات الغاز والنفط المحتملة بالقرب من شواطئ البلدين في "المناطق الاقتصادية الحصرية" شرق البحر المتوسط، التي لم يتم الاتفاق عليها بعد". وفي ١٠ يوليو، أعلنت إسرائيل أنها سوف ترفع قريباً دعوى للأمم المتحدة لترسيم حدودها البحرية مع لبنان. حيث اكتشفت إسرائيل بالفعل احتياطات بحرية كبيرة من الغاز الطبيعي، مما يمهد الأجواء لقيام نزاعات شديدة على الحدود البرية والبحرية. ومثل هذه النزاعات يمكن أن تعرض المنشآت البحرية الإسرائيلية لخطر هجوم من قبل «حزب الله» -- الجماعة التي لديها صواريخ إيرانية وهي الآن جزء من الحكومة اللبنانية.^{٩٦}

٤ . ٧ . ١ . تأثير نتائج نجاح المفاوضات لو تمت

بعد محاولات لتسوية النزاع بين الطرفين، نشر معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب ورقة بحثية، تشير إلى مرونة في الموقف اللبناني للدخول في مفاوضات، بالإضافة الى تغيير في موقف حزب الله، ورجعت الورقة تغيير الموقف من الحكومة اللبنانية وحزب الله إلى الضائقة الاقتصادية التي تعصف بالطرفين. بالإضافة إلى الإشارة إلى أن نجاح المفاوضات قد تقود إلى تعاون رباعي مشترك بين مصر واسرائيل ولبنان وادارة جنوب قبرص اليونانية، للتنقيب عن الغاز والنفط في المنطقة وتصديرها إلى أوروبا.^{٩٧}

٥ . خاتمة ونتائج:

يتضح مما سبق أن الحدود البحرية مرشحة لتكون سبب النزاع المحتمل في المستقبل القريب لعدة أسباب أهمها:

- ١ - التوترات الجارية الآن بين الدول، عبارة عن نتائج حتمية لموضوع الحدود المشتركة وخاصة البحرية.
- ٢ - الأطماع التوسعية للعديد من الدول التي تسعى الحصول إليها، عن طريق البحر، من خلال رسم خطوط تسمح بتوسيع دائرة نفوذها وهيمنتها على حساب الآخرين.

^{٩٥} [ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان.. لماذا الان وما فوائده الاقتصادية؟](#)

^{٩٦} [إسرائيل ولبنان في نزاع حول الحدود البحرية](#)

^{٩٧} [ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل.. مؤشرات على نجاح الوساطة الأمريكية](#)

٣ - سوء إدارة ملف تحديد الحدود البحرية، وطرق ترسيمها، وصعوبة فهم فقرات الاتفاقيات يبقي فتيل الأزمات قائماً. فالقواعد القانونية المعنية بخطوط الحدود البحرية وخاصة الفردية، هي عبارة عن توجيهات وارشادات للدول الموقعة دون الأخرى.

٤ - خلق قوانين ومجالات بحرية جديدة لقانون البحار، سيهياً لمزيد من المنازعات حول الحدود البحرية؛ فالأحكام والاتفاقيات الفردية المستحدثة، تشكل انقلاباً في قوانين التحكيم الدولية.

٥ - تستند أغلب الدول التي تنشأ اتفاقيات فردية، إلى ما خلفه الاستعمار من حدود تحكيمية ومصطنعة، وهي كثيراً ما تلجأ إليه الدول التي تتمتع بدور قوي، للتوسع الإقليمي دون أي اعتبار للحدود ولا لمبدأ الحدود الدولية.